

# تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

م.د. بهاء حسين الحمداني / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد  
الباحث / احمد رعد عبد الحميد

## المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر تقييم المشاريع الاستثمارية في تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية المعدة من قبل الوحدات الاقتصادية حيث ان المشاريع الاستثمارية تعد ذات طابع مهم وحيوي للوحدات الاقتصادية وذلك لما تتضمن هذه المشاريع من طول الفترة الزمنية للاعدادها وتنفيذها ولما يرافق هذه الفترة من مخاطر وعدم تأكد وكذلك احتياجها الى اموال كثيرة لأنجاز المشروع، فأن عملية تقييم المشاريع المنفذة والتي تم اعداد موازنة استثمارية سابقا ستسهم في مدى مطابقة البيانات المقدرة مع المعلومات او النتائج الفعلية وايجاد الانحرافات والتي تعد خطوة لتلافي هذه الاخطاء في المشاريع المستقبلية. لذلك تمحورت مشكلة البحث بالتالي ((هل ان تقييم المشاريع الاستثمارية بعد اعداد الموازنة الاستثمارية للمشروع وتنفيذه سيساهم في تحسين اعداد الموازنة الاستثمارية))، وقد تم تطبيق البحث في معمل الفتح وهو احد معامل الشركة العامة للصناعة الصوفية.

وتوصل الباحث الى مجموعه من الاستنتاجات اهمها ان المشاريع الاستثمارية التي اعدت من قبل الشركة لم يتم تقييمها لاحقا بعد تنفيذ المشروع وعدم التزام الشركة بالانموذج المعد من قبل وزارة التخطيط لاعداد المشاريع الاستثمارية ، وعلى ضوء الاستنتاجات يوصي الباحث بضرورة تقييم المشاريع الاستثمارية بعد اعداد الموازنات الاستثمارية وتنفيذ المشروع لما لعملية التقييم من اهمية في تلافي الاخطاء في المستقبل وتحسين اعداد الموازنات ، وكذلك على الشركة اتباع الانموذج المعد من قبل وزارة التخطيط لما له من دور في ترشيد المشاريع الاستثمارية .

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** الموازنة الاستثمارية، تقييم المشاريع الاستثمارية.





## المقدمة

تعد القرارات الاستثمارية لدى الوحدات الاقتصادية من القرارات المهمة ويرجع سبب أهميتها الى احتياجها اموال نقدية طائلة وطول الفترة الزمنية لإنجاز المشروع وعدم القدرة على التنبؤ بمخاطر وعدم التأكد المحيطة بالظروف الخارجية، وكذلك ولما لها من دور مهم في تحقيق الهدف المرجوا من المشروع الاستثماري المقترح. وان تحقيق الهدف المحدد للوحدة الاقتصادية من المشروع المقترح يحتاج الى اعداد موازنة استثمارية للمشروع ويجب عند اعداد الموازنة القيام بعملية تقييم لهذه الموازنة عند تنفيذ المشروع وذلك لأن عملية التقييم تقوم بتشخيص اوجه القصور والاختفاء وتحديد الانحرافات بين المخطط والفعل. لذلك فالوحدات الاقتصادية في البيئة العراقية عند اعداد الموازنات الاستثمارية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية تفقر الى عملية التقييم للدراسات المعدة من قبلها لكي يتم التأكد من صحة البيانات المعدة، فتمتدح مشكلة الدراسة بالاتي (( هل ان تقييم المشاريع الاستثمارية بعد تنفيذ الموازنة الاستثمارية سيساهم في تحسين اعداده الموازنة الاستثمارية)).

## المبحث الأول / منهجية البحث

### 1-1: مشكلة البحث:

ان الموازنات الاستثمارية التي تعد من قبل الوحدات الاقتصادية تعتبر ذات اهمية كبيرة لما لها من دور في تحديد هدف الوحدة وان اعدادها بشكل خاطئ سيؤدي الى عواقب مالية كبيرة ،لذلك ان اغلب الوحدات الاقتصادية في البيئة العراقية عندما تعد وتنفذ الموازنة الاستثمارية لا يتم تقييمها للتأكد من صحة البيانات التي اعدت من خلال الموازنة وخاصة اذا كان اعدادها غير سليم لذا تتمثل مشكلة البحث بالاتي: (هل ان تقييم المشاريع الاستثمارية بعد تنفيذ الموازنة الاستثمارية سيساهم في تحسين اعداد الموازنة الاستثمارية)

### 2-1: فرضية البحث :

يستند البحث إلى الفرضية الآتية:  
(ان تقييم المشاريع الاستثمارية للوحدات الاقتصادية سيساهم في تحسين اعداد الموازنة الاستثمارية))

### 3-1: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من أهمية عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بعد تنفيذه لما لها من دور في تشخيص اوجه القصور والاختفاء في الخطة الاستثمارية المعدة للمشروع ومدى مساهمتها في تحسين اعداد الخطة الاستثمارية للوحدة الاقتصادية.

### 4-1: اهداف البحث:

يهدف البحث الى زيادة اهتمام الوحدات الاقتصادية بتقييم المشاريع الاستثمارية بعد اعداد الموازنة الاستثمارية وتنفيذها وذلك من خلال الاتي:  
1- التأطير النظري لتقييم المشاريع الاستثمارية.  
2- توضيح عملية تقييم الموازنة الاستثمارية في الفترة اللاحقة للمشروع المنجز.  
3- دراسة واقع خطط المشاريع الاستثمارية لعينة البحث وبيان اوجه القصور .

### 5-1: مجتمع وعينة البحث.

يتمثل مجتمع البحث بوزارة الصناعة والمعادن وعينة البحث هي (الشركة العامة للصناعة الصوفية).



## 6-1: الحدود الزمانية للبحث.

تم تحديد مدة الدراسة للشركة العامة للصناعة الصوفية (معمل فتح) سنتي (2010 و2015) وان سبب اختيار هذه الشركة بسبب ان عملية التأهيل للشركة تم بأستبدال المكنان الشركة وتشغيل المكنان والحصول على الانتاج وان اختيار سنتي 2010 و2015 حيث ان 2010 هي قبل تبديل المعدات و2015 بعد تبديل المعدات وتم تشغيل المعدات بعد التأهيل والحصول على انتاج فعلي.

## المبحث الثاني / تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع

### الاستثمارية

## 1-2: مدخل مفاهيمي للموازنة الاستثمارية

### أ- مفهوم الموازنة.

تعرف الموازنة من قبل Maher بأنها خطة مالية توضح كيفية تنفيذ أنشطة الوحدة وتحقيق الاهداف المالية التي وضعت في عملية التخطيط (Maher, 2006, :363) وعرفها Horngren هي تعبير كمي عن خطة العمل من قبل الادارة واداة مساعدة للتنسيق وتنفيذ هذه الخطة (Horngren, 2015: 198).

### ب- مفهوم الموازنة الاستثمارية وأهميتها.

عرفت الموازنة الاستثمارية من قبل العديد من المؤلفين والباحثين، فقد عرفت الموازنة الاستثمارية من قبل Kinney انها عملية لتقييم المشاريع المقترحة طويلة الاجل أو مسار الأنشطة المستقبلية بهدف تخصيص الموارد المحدودة (Kinney et al, 4 edition: 601) وعرفت من قبل Wild هي عملية تحليل الاستثمارات البديلة الطويلة الاجل واتخاذ قرار في قبولها او رفضها، وهذه القرارات تتضمن تطوير منتج جديد او عملية شراء آلة جديدة او انشاء مبنى جديد، والهدف من هذه القرارات هو الحصول على عوائد استثمارية مربحة (wild, 2007: 372). وتجدر الاشارة الى اهمية الموازنة الاستثمارية للوحدة الاقتصادية تتبلور بالاتي

(Awomewe & OGundele, 2008: 16) و (Monakgisi, 2015: 16):

أ- الموازنة الاستثمارية تساهم في تحسين كل من توقيت الحصول على الموجودات ونوعيتها.

ب- ان التخطيط المنتظم في اكتساب الاصول بشكل صحيح يساهم في ثباتها واستمرارها بالعمل).

(Awomewe & OGundele, 2008: 16)

ت- تساهم في ادارة وتخطيط للأموال بشكل جيد وسليم للوحدة الاقتصادية.

ث- ان المستقبل لا يمكن التنبؤ به لذلك سوف يخلق مخاطر للوحدة الاقتصادية، لذلك تساهم في تقييم المشاريع من حيث العائد والمخاطرة.

ج- اغلب القرارات الاستثمارية تكون معقدة ولا يمكن التراجع عنها. (Monakgisi, 2015: 16).

### ج- انواع قرارات الموازنة الاستثمارية.

ان من فوائد اعداد الموازنة الاستثمارية هي ان مفهومها يتعلق بمفهوم الاستثمار وذلك لأنها تعمل على إنفاق موارد نقدية الآن بغية الحصول على عوائد نقدية بالمستقبل. لذلك فإن قرارات الانفاق الاستثمار الرأسمالي تتمثل بالاتي (قرارات الاستبدال وقرارات التوسع وقرارات السلامة او البيئة وقرارات طويلة الاجل) وتتوضح بالتفصيل كما يلي :

#### 1- قرارات الاستبدال: (Brigham & Michael, 2002: 504).

أ- قرار الاستبدال بهدف المحافظة على العمل: تختص هذه القرارات على استبدال المعدات القديمة والتالفة بسبب الاستعمال لفترة طويلة من الزمن فيجب استبدالها اذا ارادت الوحدة الاقتصادية الاستمرار بالعمل وتحقيق ارباح مستقبلية.

ب- قرار الاستبدال بهدف خفض التكاليف: تختص هذه القرارات على استبدال المعدات والآلات التي اصبحت غير كفوة وقديمة، والغرض منها تخفيض التكاليف الانتاج مثل (تكاليف المواد الاولية والعمل وتكاليف صناعية غير مباشرة مثل الكهرباء)



2- قرارات التوسع: (Brigham & Michael, 2002: 504) (الشمري ونعمة، 2014: 429) أ- التوسع في المنتجات او الاسواق الحالية: هي القرارات التي تحتاج الى نفقات لزيادة الانتاج من الانتاج الحالي او زيادة عدد منافذ البيع ووحدات التوزيع في الاسواق التي تغطيها الوحدة، وهذه القرارات تكون معقدة لأنها تحتاج الى التنبؤ الدقيق، بالطلب ولذلك تحتاج الى دراسة أكثر تفصيل و القرار النهائي يتم اتخاذه من قبل الادارة العليا في الوحدة الاقتصادية.

ب- التوسع في المنتجات او الاسواق الجديدة: هي القرارات التي تحتاج الى نفقات لإنتاج منتج جديد او الدخول في اسواق جديدة وهذه القرارات قد تشمل على قرارات استراتيجية قد تغير من طبيعة العمل التجاري للوحدة الاقتصادية وتحتاج الى نفقات كبيرة وتكون فترة استردادها لفترة طويلة لذلك تحتاج الى دراسة مفصلة.

3- قرار السلامة أو البيئة: (الشمري ونعمة، 2014: 429) تدعى هذه القرارات بالنفقات الاستثمارية الالزامية لتطبيق معايير الحكومة او عقود التأمين او عقود الضمان الاجتماعي، وهذه القرارات لا توفر لنا إيرادات كبيرة والوحدات الاقتصادية تتعامل مع هذه القرار او المشروع حسب امكانياتها وحجمها..

4- العقود طويلة الاجل: (بريجهام وآخرون، 2009: 525). تقوم الوحدات بالتعاقد مع عملاء محددين لفترات طولة الاجل بهدف تزويدهم بالمنتجات والخدمات، مثل: تعاقدت شركة IBM لتوفير خدمات لحاسوب لفترة من 6 إلى 11 سنة وفي هذه الحالة يجب تطبيق تقنية خصم التدفقات النقدية وذلك لأن الإيرادات والتكاليف تحقق على مدى سنوات متعددة

## 2-2 مدخل مفاهيمي لتقييم المشاريع الاستثمارية.

### أ- مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

ان عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تعتبر ذات اهمية كبيرة لأتخاذ القرارات الاستثمارية للوحدة الاقتصادية وذلك لأنها توضح درجة المنفعة الاقتصادية لكل مقترح استثماري للوحدة (الزبيدي، 2008: 409) فقبل الشروع بتوضيح معايير التقييم لابد بتوضيح بعض المفاهيم حيث يوضح Azzabi & Rahman مفهوم المشروع حيث عرفاه بأنه مقترح استثماري لإنشاء وتوسيع خطوط معينة من اجل زيادة انتاج السلع والخدمات في المجتمع خلال فترة ومنية معينة. (Azzabi & Khane, 1986: 5)، بينما يعرف المشروع الاستثماري بأنه اتخاذ قرار استثماري ينشأ هذا القرار من فكرة مقترحة بإنشاء كيان مستقل يديره منظم يقوم بمزج عناصر الانتاج المقترحة لغرض انتاج سلع جديدة او التوسع بخطوط انتاجية قائمة والهدف هو تحقيق ارباح او زيادتها( خن، 2013: 11).

اما Bodie et al فقد عرف الاستثمار بأنه التضحية الحالية بالأموال والموارد الأخرى بهدف الحصول على منافع مستقبلية. (Bodie et al, 2008: 1).

إن تقييم اي مشروع استثماري طويل الاجل يعتمد بالشكل الاساسي على تحليل الكلف والعوائد التي لها علاقة بالمشروع، ويقصد بالكلف الاستثمار التدفقات النقدية الخارجية اما العوائد النقدية هي التدفقات النقدية الداخلية، لذلك عند الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشروع وتحليله من الناحية الاقتصادية يجب الاخذ بنظر الاعتبار العناصر السابقة. (النعيمة والتميمي، 2008: 218-219).

### أولاً: التدفقات النقدية الخارجية:

1. التكاليف الموجودة الثابت: هي التكاليف التي تصرف لكي يتم شراء الموجود و تنصيبه وتجهيزه حتى يتم استعمالها.

2. التكاليف ما قبل التشغيل: هي الكلف التي تصرف على فترة تكوين المشروع اي من قبل فكرة الانشاء حتى يصبح جاهز للعمل، مثل (كلف رواتب العاملين القائمين على التنفيذ، وتكاليف الدراسات الفنية الاستثمارية والاقتصادية)

3. تكاليف رأس المال العامل (التشغيلية): هي تكاليف الاصول المتداولة التي يتم توفرها لدورة تشغيلية واحدة والتي يتم استردادها في نهاية المشروع، مثل (المدينون، تكاليف الخزين، والنقدية، النفقات الضرورية لسداد بعض المصاريف التي تتكون خلال الفترة التشغيلية). (الفضل وآخرون، 2010: 339).



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

4. تكاليف القيمة البيعية للموجود القديم: هي تكاليف التي تستبدل بموجود قديم بموجود آخر جديد فالقيمة البيعية للموجود القديم تعتبر تدفقات نقدية التي يتم تخفيضها من كلفة الاستثمار. (الشرع، 2008: 40).

### ثانياً، التدفقات النقدية الداخلية:

1. العوائد التي تمثل تدفقات نقدية داخلية من المشاريع الاستثمارية.
  2. التدفقات النقدية التي يتم تحصيلها من مبيعات الاصول في نهاية العمر الانتاجي.
  3. التكاليف التي يتم توفيرها من خلال تخفيض تكاليف التشغيل للمشروع. (Kinney, 4<sup>th</sup> edition: 602).
- ب- تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل التأكد.  
الطرق الحديثة التي تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.
- أ- طريقة صافي القيمة الحالية (NPV) net present value: هذه الطريقة يتم خصم التدفقات النقدية الى القيمة الحالية باستخدام معدل محدد من قبل الوحدة كمعدل العائد المطلوب، وان NPV تتحدد من خلال الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية والداخلية (Kinney, 4<sup>th</sup>: 607). وان قرار قبول او رفض المشروع على اساس اذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة او صفر يقبل المشروع واذا سالبة فيرفض. (Kieso, 2012: 551). ويحسب صافي القيمة الحالية كما يلي: (Persiasam, 2010: 654).

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{A_t}{(1+K)^t} - C$$

حيث ان:  $A_t$  التدفقات النقدية  
T: عدد السنوات المشروع  
C: كلفة الاستثمار المشروع  
K: معدل الخصم

من مميزات هذه الطريقة هي تتجاهل التدفقات النقدية و تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و تطبيقها اسهل من المعدل العائد الداخلي. (awomwe&Ogundeie, 2008: 30). اما من حيث العيوب النتائج تكون كنسبة مئوية لكن بشكل قيمة وهذا لا يساعد في تحديد البديل الافضل للمشاريع. وتعتبر ان معدل الخصم معروف ومحدد. (Alzoubi & Alazawi, 2010: 15) و لا توضح هذه الطريقة الربح الحقيقي الذي يحققه المشروع، و كذلك توضح اذا كانت التدفقات النقدية الداخلية تغطي الكلفة المبدئية للاستثمار. (الحارس، 2004: 340).

ب- طريقة المعدل العائد الداخلي (IRR) internal rate of return method  
هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية للمشروع تساوي صفر (Awomwe & Ogundeie, 2008: 31) اي معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل يساوي كلفة المبدئية للاستثمار (Kinney et al, 4<sup>th</sup>: 609) في حالة كون التدفقات النقدية متساوية فاستخراج معدل العائد الداخلي بالطريقة التالية:

كلفة راس المال

المعدل العائد الداخلي (معدل الخصم) =

صافي التدفقات النقدية السنوي

وعند معرفة معدل العائد الداخلي يتم مقارنته مع معدل العائد المطلوب للوحدة ويكون قرار القبول اذا كان المعدل العائد الداخلي (اكبر او يساوي) المعدل العائد المطلوب، اذا كان اصغر من المعدل المطلوب سوف يرفض المشروع. (Keiso, 2012: 562-563). وفي حالة صافي القيمة الحالية لا تساوي صفر، في هذه الحالة سوف نستخدم طريقة التجربة والخطأ في ايجاد معدل العائد الداخلي المناسب وذلك من خلال الطريقة التالية: (stojanovic, 2013: 220)

$$PV(I_2 - I_1)$$

المعدل العائد الداخلي =  $-I_2$

$$PV - NP$$



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

حيث:  $I_1$  = المعدل الاقل لصافي القيمة الحالية الموجبة

$I_2$  = المعدل الاكبر لصافي القيمة الحالية السالبة

$PV$  = صافي القيمة الحالية المناظر للمعدل الاكبر

$NP$  = صافي القيمة الحالية المناظر للمعدل الاصغر

وفي حالة كون التدفقات النقدية منتظمة يستخرج معدل الخصم بالطريقة التالية (الجبوري واخرون، 2015: 255):

معدل العائد الداخلي = معدل الاقل + (فرق المعدلين  $\times$  الفرق بين معامل الخصم للمعدل الاقل ومعامل الخصم للعائد الداخلي)  $\div$  فرق بين معامل خصم معدل الاقل والمعدل الاكبر)

ومن مميزات هذه الطريقة انها تأخذ بنظر الاعتبار التدفقات النقدية والقيمة الزمنية للنقود ( $Awomue$  32: 2008)، لكن ما يعاب عليها انها صعبة الاستخدام ومعقدة اذ تحتاج الى حساب آلي اذا كانت التدفقات غير منتظمة، وانها تفترض ان النقد المستلم يمكن استثماره بمعدل يساوي المعدل العائد الداخلي اي بنفس المعدل العائد وهذا غير صحيح (Warren, 2014: 1173) لأن من الممكن للوحدة الاقتصادية ان تستثمر العوائد النقدية بمشروع اقل ربحية. (الحارس، 2004: 352).

### ج- طريقة مؤشر الربحية ( $PI$ ) Profitability index method

وتسمى ايضا بمعيار الكلفة / الربح، في هذه الطريقة يتم حساب  $PI$  من خلال قسمة التدفقات النقدية الداخلية على كلفة الاستثمار وان هذه الطريقة تكون نتيجتها كنسبة مئوية وليس كقيمة ولذلك  $PI$  يعطي تصنيف الاستثمار حسب الربحية. وان معيار القبول او الرفض ففي حالة المشاريع المستقلة اذا كان دليل الربحية اكبر من واحد، اي صافي القيمة الحالية موجبة، اما في المشاريع المتنافسة سوف يكون القرار لأكبر مؤشر ربحية. وتستخرج مؤشر الربحية بالطريقة التالية

القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل

= مؤشر الربحية

كلفة الاستثمار

من مميزات هذه الطريقة تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وتأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع وانها تعطي قياس ملائم للمشاريع المرتبة حسب الربحية (ALzoubi & ALazawi 16-17: 2010)، لكن يعاب عليها بأنها تؤدي الى اتخاذ قرارات غير صحيحة في حالة المشاريع المتنافسة (Ross et al, 2010: 285) لأن هذه الطريقة سوف تتعارض مع  $NPV$  اذا تم تطبيق الطريقتين على هذه المشاريع وبهذه الطريقة ستكون النتيجة لصالح قرار  $NPV$ . (خبابة، 1997: 380).

### ثانيا: الطرق التقليدية التي لا تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

#### أ- طريقة فترة الاسترداد ( $PPM$ ) payback period method

هي الطريقة التي تقيس المدى الزمني المستغرق لتراكم التدفقات النقدية حتى تصل الى كلفة الاستثمار، وفترة الاسترداد للتدفقات النقدية المتساوية تستخرج كما يلي: (Hilton, 2005: 698)

كلفة الاستثمار

= فترة الاسترداد

التدفقات النقدية السنوية

وفي حالة كون التدفقات النقدية غير متساوية يتم استخدام الطريقة التراكمية حتى تصل الى مبلغ كلفة الاستثمار. (Rudolf, 2008: 3)، ومن خلال المعادلة التالية (عباس، 2011: 181)

المبلغ المسترد من السنة التالية

فترة الاسترداد = عدد السنوات قبل الاسترداد الكامل +

التدفق النقدي خلال السنة



وان معيار القبول او الرفض يكون للمشاريع ذات فترة استرداد اقل (10: 2005, Rajah) ويوضح الفضل واخرون في حالة المشاريع المتنافسة يكون معيار القبول من خلال ترتيب المشاريع من اقل الى اعلى فترة استرداد ويتم اختيار المشاريع ذو فترة استرداد اقل ، اما المشاريع المستقلة في هذه الحالة تضع الوحدة حد فاصل لقبول المشاريع اي فترة استرداد تفرضها الوحدة كمعيار للقبول (الفضل واخرون ، 2010 : 361). ومن مزاياها انها توفر مؤشر للسيولة للمشاريع المختلفة، فإذا كانت هنالك وحدات جديدة ذات سيولة نقدية قليلة، ففي حالة وجود مشروع يعطي فترة استرداد اقل وذو عائد قليل قد يكون مقبول عن مشروع لدية فترة استرداد اكبر وعائد اكبر بسبب ان الوحدة في هذه الحالة تريد عائد نقدي اسرع. (جاريسون ونورين ، 2009 : 759) و انها سهلة الفهم والاستعمال ، ومن عيبها انها لا تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ولا التدفقات النقدية بعد استرداد الاموال. (18: 2010, Alzoubi & Alazawi).

ب- طريقة معدل العائد المحاسبي (ARRM) accounting rate of return method أسلوب معدل العائد البسيط هو أسلوب آخر للموازنة الرأسمالية التي لا تعتمد على خصم التدفقات النقدية. معدل العائد البسيط المعروف أيضا معدل العائد المحاسبي أو معدل العائد غير المعدلة. وهذ الطريقة تعتمد على صافي الايرادات التشغيلية (صافي الربح) في عملها بدلا من التدفقات النقدية ، وكيفية استخراج المعدل العائد المحاسبي كما يلي:

$$\text{المعدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{صافي متوسط الربح التشغيلي السنوي}}{\text{متوسط كلفة الاستثمار}}$$

ويجب الاخذ بنظر الاعتبار امرين مهمين: ((يجب طرح الاندثار عند تحديد صافي الربح المحاسبي ، ويجب تخفيض الكلفة المبدئية بقيمة الانقاص عند بيع الاصول القديمة)). (Garrisson et al , 2010 : 649).

ومتوسط كلفة الاستثمار يستخرج كما يلي: (Warren et al , 2014 : 1163)  
كلفة الاستثمار + الانقاص / 2

وان معيار قبول او رفض المشروع يعتمد على اعلى معدل عائد يحقق المشروع من المعدل المحدد من قلب الوحدة. وان هذه الطريقة مشابه الى طريقة المعدل العائد الداخلي لأن كلاهما يستخدمون نسبة المعدل العائد ، حيث ان AARR تحسب العائد باستخدام صافي الربح بعد الضريبة في حين ان IRR تحسب العائد على اساس التدفقات النقدية بعد الضريبة والقيمة الزمنية للنقود لأنهما يعتبران الركيزة الاساسية للمشاريع الاستثمارية، وتعبير IRR افضل من AARR. ومن مزاياها انها سهلة الفهم. و تستخدم الارقام الواردة في القوائم المالية للمشروع الاستثمارية من حيث الكلفة والنفقات الاولية ونسبة الخصم. (Horngren et al 2015:814). و تتنبأ بدقة بوقت وحجم الزيادة في الارباح المحاسبية ، وبكلفة الاستثمار ، وعمر المشروع ، وقيمة الانقاص. (Kinney et al, 4 edition:618). ومن عيوبها تستخدم ارقام صافي الربح المحاسبي على اساس الاستحقاق ولا تعتمد على التدفقات النقدية . و تتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

ج- مشاكل قسم تقييم دراسات الجدوى في وزارة التخطيط لدراسات الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل الشركات من 2015/6/1- 2016/10/1

بالرغم من تضمن تعليمات الموازنة العامة الاتحادية والتعليمات الاخرى الخاصة بملف ادارة الاستثمار العام عدة تأكيدات لتزويد الدوائر المعنية في وزارة التخطيط بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية او تقارير الفنية للمشاريع الجديدة المقدمة. إلا ان اغلب الدراسات المقدمة وعددها 141 دراسة والدراسات المحدثة وعددها 23 دراسة بمجموع 164 دراسة تم تقييمها من قبل قسم تقييم دراسات الجدوى الا انها تتضمن العديد من الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات. (وزارة التخطيط 16-17).





### أولاً: الاستنتاجات.

- 1- أغلب الدراسات المقدمة 141 دراسة تتسم بالعمومية وبصيغ أولية تتناول بعض التخمينات الاستثمارية مع بعض المبررات الداعية الى اقامة المشروع ولم تعتمد على اسس الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية لسنة 2008.
- 2- ان عدد الدراسات المقيمة 164 دراسة اتسمت اغلبها لم ترقى الى المستوى دراسة اولية .على الرغم من ان هذه المشاريع قابلة للقياس الكمي إلا انها لم تتضمن دراسة جدوى اقتصادية ومالية.
- 3- أغلب الدراسات المحدثة وعددها 23 دراسة لم تأخذ الجهات المعنية بالمشروع بالملاحظات المتعلقة بالدراسة بعين الاعتبار عند تحديثها .وكان الجهة المقدمة للمشروع قد كررت الدراسة التي سبقتها.
- 4- لم تتضمن اغلب الدراسات المقيمة دراسات بينية ،على الرغم من توجيه كتاب رسمي الى جميع الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة ذي العدد 16960/5/2 في 2016/7/26 والذي اكدنا فيه على دراسة البينية في ضوء ما جاء في اسس دراسة الجدوى. الا ان اغلب المشاريع لم ترفق دراسة جدوى بينية وان كانت موجودة فهي عبارة عن اسطر ضمن دراسة الجدوى الفنية او الاقتصادية.
- 5- ان اغلب الدراسات المقيمة لا يتم تحديثها من قبل الجهة المعنية وان تم تحديثها فيتم ذلك بصورة غير مستوفية للملاحظات ازانها.
- 6- بالرغم من تعاقد الجهات مع مكاتب استشارية محلية الا اننا اثناء عملية التقييم ان الدراسات المعدة كانت غير مستوفية بكافة متطلبات الادراج وخاصة الدراسة الفنية.

### ثانياً: التوصيات.

- 1- تطوير واعداد صياغة اسس دراسة الجدوى وهذا جاري العمل به من قبل قسم تقييم دراسات الجدوى حالياً.
- 2- ضرورة اعتماد اسس دراسات الجدوى من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء لاكتساب الصفة القانونية وتعميمها على جميع الجهات والمؤسسات المعنية مع ضرورة تجنب استثناء اي مشروع منها.
- 3- الشروع بوضع معايير لتقدير كلف المشاريع الصناعية من خلال الاعتماد على معايير العالمية ومن خلال لجان مشتركة من المعنيين من الوزارات والمؤسسات الصناعية الحكومية والجامعات والقطاع الخاص مع اشتراك المؤسسات والمتخصصة في هذا المضمار والاطلاع على التجارب المشابهة في دول العالم .ومن الممكن ان تضطلع وزارة التخطيط بدور مهم كونها المؤسسة الرسمية المسؤولة عن وضع هذه المعايير والتي تعتبر اساسية في دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.
- 4- الزام الوزارات والمحافظات بتقديم دراسة جدوى متكاملة كما بينتها الدراسة وحسب التعليمات الصادرة والقرارات النافذة .
- 5- تطوير مستوى معدي الدراسات من كوادرات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والوحدات التخطيطية في المحافظات من خلال زجهم في دورات تدريبية في هذا المجال.
- 6- ضرورة توجه الشركات والمؤسسات الحكومية المعنية وفي حال عدم توفر الخبرات الكفيلة باعداد الدراسات للتعاقد مع مكتب استشارية رصينة او شركات متخصصة في مجال اعداد دراسات الجدوى واعداد التصاميم وجداول الكميات.
- 7- تطبيق استمارة التقييم اللاحق للمشاريع التنموية الممولة من قبل الموازنة الاستثمارية والتي تم اقتراحها واعدادها من قبل القسم.
- 8- الزام الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والوحدات التخطيطية في المحافظات بضرورة متابعه الدراسات المقيمة من قبل القسم وان تحدث تلك وفق الملاحظات الواردة بما يخدم المشروع والجهتين المنفذة والمستفذة وبما يساعد على تحقيق اكبر فائدة من الموارد المالية





## المبحث الثالث/ تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع

### الاستثمارية للشركة الصوفية

**أولاً: بيان واقع دراسة الجدوى للشركة والبيانات الفعلية لسنة 2010 وسنة 2015.**

بيان واقع دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة و بالتركيز على معمل الفتح لصناعة البطانيات والاقمشة كأحد معامل الشركة العامة للصناعة الصوفية ( مشروع تحديث تكملة البطانية المنسوجة لسنة 2012)

**أولاً:** الهدف الرئيسي هو الارتقاء بنوعية وجودة المنتج من البطانيات المنسوجة و اظهارها بالمظهر اللائق لتعزيز التنافس مع المستوردة وزيادة حجم الطلب على منتجاتها من البطانيات المنسوجة من الجهات المستفيدة (وزارات ودوائر الدولة كافة والمواطنين) وبسبب تقادم خطوط الانتاج لقسم التكملة في معمل الشركة وتخصيصها للبطانية الصوفية فقط ظهرت مشاكل فنية اثرت على نوعية المنتج من مادة الصوف الصناعي(الاكربليك) المستخدم حالياً في جميع معاملنا وقله الطلب على البطانية الصوفية فقد قامت الشركة بإعداد دراسات فنية لتحديث مواصفات المواد الاولية والتركيب النسيجي والعمليات التكميلية المطلوبة للوصول الى نوعيات متميزة تنافس وتتفوق على البطانيات المتوفرة في السوق المحلي.

**ثانياً:** اسم ووصف المشروع: تطوير اقسام التكملة للبطانية المنسوجة ضمن مرحلة الثانية من مشروع تأهيل الشركة العامة للصناعات الصوفية باستحداث خطوط التكملة الجديدة ،وتتكون مواصفات البطانية من حيث الطول والعرض والوزن كما يلي.

وزن البطانية (2500غم) ،الابعاد(160 سم \* 225 سم).

وصف المشروع: استحداث خطوط التكملة البطانية بطاقة انتاجية 399,500 الف بطانية /سنة.

**ثالثاً:** الخطة الانتاجية .: قدرت كلفة المكنان 1,600,000,000 دينار وذلك بشراء المكنان التالية: ويتم توضيح في الجدول التالي نوع المكنان والكلف.

جدول (1) كلف المكنان

ت	اسم الماكنة	عدد المكنان	سعر دينار	الكلفة لكلية التخمينية دينار
1-	مكنان التخميل	4	250,000,000	1000,000,000
2-	مكنان حلاقة وتفريش وتلميع مركبة	2	300,000,000	600,000,000
				1,600,000,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى.

**رابعاً:** القوى العاملة: يحتاج المشروع الى 24 منتسب معدل راتب المنتسب الواحد 600000دينار وبذلك يصبح اجمالي رواتبهم سنويا 172,800,000 دينار.

**خامساً:** قيمة المواد الاولية: احتسبت قيمة المواد الاولية على ضوء احتساب اسعار البطانية الحالية/المخطط. مخطط سعر بيع البطانية المنسوجة الحالي =27000 دينار للوحدة الواحدة.

خطط لإنتاج 399,500 بطانية منسوجة × 27000 = 10,786,500,000 دينار.

**سادساً:** الكلف الاستثمارية الكلية:

سيوضح الجدول رقم (2) كلفة المشروع الكلية للمعمل وكما يلي:



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

### جدول (2) كلفة الاستثمار الكلية

التفاصيل	القيمة التخمينية بالمليون دينار
خدمات المشروع واجور تنفيذ	70,500,000
كلفة اعمال الهندسية والخدمات والتكليف	117,500,000
كلفة المكانن والمعدات	1,600,000,000
كلفة النصب والتشغيل	47,000,000
كلفة التدريب	من ضمن كلفة المكانن والمعدات
كلفة المواد الاحتياطية لمدة سنتين	من ضمن كلفة المكانن والمعدات
احتياطي المبلغ	47,000,000
المجموع	1,882,000,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى.

سابعاً: الكلف السنوية المتغيرة.

### جدول رقم (3) كلف المتغيرة السنوية

التفاصيل	القيمة التخمينية بالمليون دينار
الاجور والرواتب	172,800,000
المواد الاولية المساعدة	10,786,500,000
خدمات صيانة وطاقة	28,200,000
كلفة غير منظورة	9,400,000
المجموع	10,996,900,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى .

ثامناً: الكلف السنوية الثابتة.

### جدول رقم(4) كلفة السنوية الثابتة

التفاصيل	القيمة التخمينية بالمليون دينار
اندثارات 10%	160,000,000
ادوات احتياطية لمدة سنة	----
التدريب	----
صيانة مكانن ومعدات 1%	16,000,000
المجموع	176,000,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى.

تاسعاً: المؤشرات الاقتصادية.

يوضح الجدول التالي بيانات عن اليرادات والكلفة الكلية ( التشغيلية ) والربح المحاسبي وفترة الاسترداد ونقطة التعادل وكما يلي

### الجدول رقم (5) المؤشرات الاقتصادية

المحور	التفاصيل	المبلغ
قيمة المبيعات	حسبت قيمة المبيعات على اساس ان سعر البطانية قد زاد من 27000 دينار الى 30000 دينار بسبب عملية التأهيل لقسم الاكمال وتحقيق البطانية جودة اعلى 30,000×399,500 دينار.	11,985,000,000
الكلف الكلية	الكلف المتغيرة + الكلف الثابتة 176,000,000+10,996,900,000	11,172,900,000
الربح	اليرادات - المصاريف 11,172,900,000-11,985,000,000	812,100,000
فترة الاسترداد	الكلف الكلية ÷ الربح 812,100,000 ÷ 1,882,000,000	2.32
نقطة التعادل	الكلف الثابتة ÷ اليرادات - الكلف المتغيرة 10,996,900,000-11,985,000,000 ÷ 176,000,000	17.8%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى .



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

ويستنتج من دراسة الجدوى ان هنالك بعض الاخطاء في اعداد الدراسة ومنها:  
1- يلاحظ قد تم استخراج فترة الاسترداد لكلفة المشروع بالطريقة التالية= كلفة الاستثمار / الربح المحاسبي وهذا غير سليم، لأن ذلك سيؤدي الى استخراج فترة استرداد خاطئة لكلفة للمشروع.  
2- يلاحظ من الجدول 3 و4 هنالك اختلاط في وضع الكلف اي وضع الكلف المتغيرة تم اعتبارها ثابتة و تم اعتبار الكلف الثابتة على انها متغيرة وهذا غير سليم مما ادى الى عدم احتساب وتقدير بنود التكاليف بشكل صحيح وكذلك عند مقارنة التكاليف الفعلية مع المخطط كما ستوضح لاحقا ينتج عنها نتائج كبيرة .  
3- في الجدول رقم 4 يلاحظ وضع تكاليف الادوات الاحتياطية والتدريب من ضمن الكلف الثابتة التشغيلية ولذلك تم الغائها لأن هذه الكلف تعتبر كلف استثمارية وفي الدراسة وضعت مع الكلف التشغيلية.

البيانات الفعلية للشركة لسنتي 2010 و2015

أ- المؤشرات الكفوية لعام 2010 و2015 للشركة العامة للصناعة الصوفية /معمل الفتح للبطانية اريك.

جدول (6) المؤشرات الكفوية لمعمل الفتح /للوحدة الواحدة

البيانات	التكاليف		الزيادة او نقصان	%
	2015	2010		
خامات ومواد اولية	12349	16684	نقصان	26%
المتغيرة الاخرى	406	1024	نقصان	60%
احتياطي	48	481	نقصان	90%
مباشرة اخرى	25149	27641	نقصان	9%
المصاريف المباشرة	22100	43909	نقصان	50%
اندثار	7914	375	زيادة	20%
المجموع	67966	90114	نقصان	25%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم حسابات الكلفة

ويتبين من جدول رقم 6 ان كلفة الانتاج اختلفت من سنة 2010 و2015 وذلك بسبب:

- خامات والمواد الاولية: يلاحظ ان الكلف قلت بسبب عدم وجود وسيط بشراء المواد الاولية وكذلك عند البحث عن شراء المواد الاولية يتم شراء المواد من منشآت قليلة الكلفة.
- المتغيرة الاخرى: هذه المصاريف تمثل المصاريف الداخلة بالعملية الانتاجية مثل الوقود والتعبئة والتغليف وتجهيزات العاملين والقرطاسية كل هذه المصاريف قلت بسبب اصدار امر اداري من الشركة بتقليل المصاريف وشراء هذه المستلزمات عند الضرورة .
- الاحتياطي: هذه المصاريف تمثل مصارف شراء الادوات الاحتياطية ولاحظ بعد تأهيل اي سنة 2015 اصبحت مصاريف المواد الاحتياطية قلت وذلك بسبب ان المكنان الجديدة ولا تحتاج الى ادوات احتياطية بشكل كبير.

- المصاريف المباشرة والمباشرة الاخرى: تمثل هذه المصاريف الرواتب المنتجين ورواتب خدمات الانتاج ( مراقبة 5 ومراقبة 6) وان موظفي خدمات الانتاج هم (علاقات والحماية والطباعة) التي تصرف الى عاملين على الانتاج وخدمات الانتاج وتبين ان في سنة 2015 المصاريف قلت بسبب انه لا يوجد تعيينات عمالة او موظفين وكذلك المحالين الى التقاعد والمفصولين السياسيين قد تم ارجاعهم الى الشركة وتم اتخاذ قرار بتقليل رواتبهم حسب قانون سلم الرواتب الجديد المعد من قبل الحكومة.

- الاندثار: قد زاد الاندثار سبب اضافة كلفة المكنان الجديدة الى الانتاج مع اضافة كلفة الموجودات القديمة الى الكلفة مما ادى الى زيادة الكلف.

ب- كمية الانتاج الفعلي وكمية وقيمة (الانتاج والمبيعات، التلف، الخزين) 2010 و2015 يتبين كما يلي بالجدول الاتي:



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

جدول (7) بيانات الانتاج والمبيعات والتلف والخزين الفعلية للمعمل

البيانات	كمية		القيمة دينار	
	2015	2010	2015	2010
الانتاج الفعلي	34,382	37,761	906,264,000	687,640,000
المبيعات	8,125	79,290	1,902,960,000	162,500,000
التلف	7,580	6,646	29,242,400	35,853,400
الخزين	30,365	20,532	492,768,000	607,300,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسمي التخطيط والكلف  
ويلاحظ من الجدول رقم 7 اختلاف في الانتاج والمبيعات والخزين والتلف بين سنة 2010 و2015 وذلك بسبب الاتي:

- 1- كمية الانتاج الفعلي : يلاحظ في سنة 2015 زادت كمية الانتاج عن سنة 2010 وهذه الزيادة سببها استبدال المكنان بمكنان حديثة ومتطورة وذات طاقة انتاجية عالية وكذلك تم تدريب العمال على المكننة الحديثة وتوفر ايدي عاملة ماهرة في المعمل (نساجين) مما ساهم في استخدام الامثل الطاقة الانتاجية وكذلك تم التعاقد مع دوائر الدولة في شراء المنتج مما ادى الى زيادة الطاقة الانتاجية وكذلك في المكنان المستحدثة قلت التوقفات بسبب عمل الآلات الكترونية في تحديد نقشات البطانية اما في المكنان القديمة كانوا يرتجون الى توقف الآلة لتحديد نوع النقشة للبطانية ثم يقومون بتشغيله مرة اخرى هذا يؤدي الى تقليل الانتاج.
- 2- المبيعات: يلاحظ في سنة 2015 ان كمية المبيعات زادت عن 2010 وان سبب الزيادة هي زيادة المشتريات من قبل السوق وزيادة جودة المنتج بسبب حداثة المكنان وبالخصوص اضافة خط الحلاقة مما ساهم في اقبال الزبائن على شراء المنتج.
- 3- الخزين : يلاحظ ان الخزين قد انخفض في سنة 2015 عن سنة 2010 وان سبب قلة الخزين هي كثرة المبيعات في سنة 2015 وكذلك السبب الاخر هو زيادة جودة المنتج واضهارها بالمظهر الجيد ساهم بزيادة البيع وكذلك تم الحصول على عقود مع دوائر الدولة.
- 4- التلف : يلاحظ ان كمية التلف لسنة 2010 اكبر من 2015 وان سبب ذلك هو حداثة المكنان فمثلا كانوا في السابق اي سنة 2010 كانوا يستبدون الزاند من طول القماش يدويا ثم يقومون بوزن هذا القماش المستخرج اما في الآلات الحديثة فالآلة تقص الزوائد المتبقية من القماش .

### ثانيا: تقييم دراسة الجدوى واعداد الانحرافات.

أ- تقييم المشروع الاستثماري للشركة الصوفية

جدول (8) بيانات الشركة الصوفية

1,882,000,000	كلفة الاستثمار
812,100,000	الربح السنوي
10 سنوات	العمر الانتاجي للمشروع
12%	معدل الخصم على القرض*

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دراسة الجدوى  
الطرق التي تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

قبل الشروع في تطبيق طرق التقييم نحتاج الى استخراج التدفق النقدي الداخلي للمشروع المقترح وكما يلي :  
التدفق النقدي الداخل = صافي الربح المحاسبي + مصروف الاندثار  
812,100,000 + (1,882,000,000 ÷ 10 سنوات) = 1000,300,000 دينار



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

أ- صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل - مصروف الاستثمار  
القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل = التدفق النقدي الداخل × معدل الخصم لمعدل فائدة 12%  
 $5.650 \times 1000,300,000 =$   
 $5,651,695,000 =$  دينار

صافي القيمة الحالية =  $1,882,000,000 - 5,651,695,000 =$   
 $3,769,695,000 =$  دينار

ب- مؤشر الربحية = القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل / كلفة الاستثمار  
 $3 = 1,882,000,000 \div 5,651,695,000 =$  دينار

ج- معدل العائد الداخلي .

بافتراض الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب هو 12%

معدل الخصم = كلفة الاستثمار ÷ التدفق النقدي الداخلي

$1,882,000,000 \div 1000,300,000 = 1,88 =$  دينار

عند مقارنة معدل الخصم المستخرج في جداول القيمة الحالية للدفعة الدورية المنتظمة لا يوجد وهذا غير سليم، لذلك بسبب ان بيانات دراسة الجدوى مبالغ فيها ادت الى استخراج هذا الرقم. الطرق التي لا تعتمد على القيمة الزمنية للنقود.

أ- فترة الاسترداد.

فترة الاسترداد = كلفة الاستثمار ÷ التدفق النقدي السنوي =  $1,882,000,000 / 1000,300,000 = 1,88 =$  (سنة و 11 شهر)

ب- معدل العائد المحاسبي.

صافي الربح المحاسبي = التدفق النقدي السنوي - مصروف الاندثار

$1000,300,000 - 1,882,000,000 \div 10 =$  سنوات

$812,100,000 =$  دينار

المعدل العائد الداخلي = صافي الربح المحاسبي ÷ كلفة الاستثمار × 100%

$812,100,000 \div 1,882,000,000 \times 100 = 43 =$  %

ب- اعداد انحرافات للشركة.

اعداد الموازنات الساكنة والمرنة للشركة.

الموازنة الساكنة للشركة الصوفية

### جدول (9) الموازنة الساكنة للشركة الصوفية

الانحراف	ت. مخططة	ت. فعلية		تفاصيل
		كلي	جزئي	
10,082,040,000 -	11,985,000,000	1,902,960,000		الإيرادات
6,537,069,402-	11,172,900,000	4,635,830,598		-كلفة البضاعة المباعة كلف الانتاج: ت. ثابتة ت. متغيرة +كلف خزين اول مدة -كلف خزين اخر مدة
	176000,000 10,996,900,000		1,133,385,654 1,431,292,944 1,578,384,000 492,768,000	
(1,920,770,598)	812,100,000	(2,732,870,598)		=مجمّل ربح/خسارة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

يتبين من الجدول اعلاه ان هنالك انحرافات بين المخطط والفعلي حيث يتبين من الموازنة الساكنة ان الإيرادات الفعلية هي اقل من المخطط وهذا غير ملائم للشركة وان سبب الانحراف هو ان حجم المبيعات المخطط في الدراسة كان اكثر من الفعلي، بينما يتضح ان التكاليف الفعلية هي اقل من المخطط وهذا مؤشر ايجابي ويوعز سبب الاختلاف في التكاليف الى :

- 1- يلاحظ ان التكاليف الثابتة الفعلية اكثر من المخططة وهذا سبب قلة حجم الانتاج الذي بدوره سوف يؤثر على التكاليف الانتاج بالزيادة من خلال زيادة نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة.
- 2- يلاحظ ان التكاليف المتغيرة الفعلية هي اقل من المخطط وهذا مؤشر ايجابي للشركة الموازنة المرنة للشركة الصوفية.

جدول (10) الموازنة المرنة للشركة الصوفية

الانحراف	ت. مخططة	ت. فعلية		تفاصيل
		كلي	جزئي	
475,740,000 -	2,378,700,000	1,902,960,000		الإيرادات
3,420,396,453+	(1,215,434,145)	4,635,830,598		كلفة البضاعة المباعة كلف الانتاج:
	176,000,000		1,133,385,654	ت. ثابتة
	1,039,434,14		1,431,292,944	ت. متغيرة
			1,578,384,000	+كلف خزين اول مدة
			492,768,000	كلف خزين اخر مدة
1,569,604,743	1,163,265,855	(2,732,870,598)		=مجم ربح/خسارة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية يلاحظ من الجدول اعلاه ان نتائج الانحرافات تدل على ان الإيرادات الفعلية اقل من المخططة وهذا مؤشر غير ايجابي للشركة ويوعز سبب ذلك الزيادة في سعر البيع المخطط في الدراسة عن سعر البيع الفعلي، بينما تبين النتائج ان هنالك انحراف في التكاليف غير ملائمة للشركة بسبب زيادة التكاليف الفعلية عن المخططة ويوعز سبب ذلك الى:

- 1- يلاحظ ان التكاليف الثابتة الفعلية اكثر من المخططة وهذا سبب قلة حجم الانتاج الذي بدوره سوف يؤثر على التكاليف الانتاج بالزيادة من خلال زيادة نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة.
- 2- يلاحظ ان التكاليف المتغيرة الفعلية هي اكثر من المخطط وهذا مؤشر غير ايجابي للشركة ويوعز سبب الزيادة الى قلة حجم الانتاج الفعلي مما ادى الى زيادة نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف المتغيرة وكذلك ان التكاليف المتغيرة المخطط هي اكبر بكثير من الفعلية.

### اعداد انحرافات الشركة الصوفية

اولا : انحراف المواد المباشرة:

جدول (11) انحراف المواد المباشرة

الانحراف	المعياري	الفعلي	التفاصيل
8,099,148,003,628-	الكمية المعيارية × السعر المعياري (9346 × 964,193,250) 9,011,350,114,500	الكمية الفعلية × السعر الفعلي (9634 × 94,685,708) 912,202,110,872	انحراف الكلي للمواد السنوية
27,269,483,904+	السعر المعياري × الكمية الفعلية للمواد 94,685,708 × (9346)	(السعر الفعلي) 9634	انحراف السعر للمواد السنوي
8,126,417,487,532-	الكمية المعيارية × السعر المعياري 9346 × (964,193,250)	(الكمية الفعلية) 94,685,708	انحراف كمية المواد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية



## تطوير اعداد الموازنات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية

### ثانيا: انحراف الاجور المباشرة.

جدول (12) انحراف الاجور المباشرة

التفاصيل	الفعلي	المعياري	الانحراف
انحراف الاجور الكلي السنوي	428,307,500	172,800,000	255,507,500+
انحراف معدل الاجر	(معدل الاجور الفعلية) 1452 ÷ 428,307,500 294978.6170798)	(معدل الاجر المعياري) × (الساعات الفعلية) 1750 ÷ 172,800,000 1452 × (98742.8571428	284,932,871+
انحراف كفاءة الوقت	(الساعات الفعلية) 1452)	(الساعات المعيارية) × معدل الاجر المعياري 98742.8571428 × (1750	29425371-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية  
ثالثا: انحراف الرباعي للشركة الصوفية ت.ص.غ. مباشرة.

جدول (13) انحراف ت.ص.غ.م

التفاصيل	الفعلي	المعياري	الانحراف
انحراف الكلي	التكاليف الفعلية (15,330,966+1,248,491,943) 1,263,822,909	(معدل التحميل الكلي × الساعات المعيارية) للانتاج الفعلي (26433 × 763) 20,168,379	1,243,654,530+
انحراف انفاق متغير	(المعدل المتغير الفعلي) 812)	المعدل المتغير المعياري × (الساعات الفعلية) الانتاج الفعلي 18881 × (134	12,800,912+
انحراف انفاق ثابت	ت.ص.غ.م. ث. فعلية 1,248,491,943	ت.ص.غ.م. ث. معيارية 176,000,000	1,072,491,943+
انحراف كفاءة	(الساعات الفعلية للانتاج الفعلي) 18881)	الساعات المعيارية للانتاج الفعلي × معدل التحميل المتغير 134 × (26433	1,011,968-
انحراف الحجم	ت.ث. معيارية + (معدل متغير × الساعات المعيارية للانتاج الفعلي) (26,433 × 134) + 176,000,000 179,542,022	معدل التحميل الكلي × ساعات المعيارية للانتاج الفعلي 26,433 × 763 20,168,379	159,373,643+

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية  
يتضح من الجداول السابقة هنالك انحرافات بين الفعلي والمخطط ومبين اسبابه كما يلي:  
اولا: انحراف المواد المباشرة: يلاحظ من الجدول بان هنالك انحراف بين المخطط والفعلي للمواد ويوعز سبب ذلك الى:

- 1- ان سبب زيادة كمية المواد الاولية المخططة التي كان متوقع استعمالها وذلك بسبب زيادة حجم الانتاج المخطط من البطانيات والذي من المؤكد سوف يستعمل مواد اولية اكثر.
- 2- السبب الاخر هو الاختلاف في سعر المواد الاولية حيث يلاحظ بأن السعر الفعلي اكبر من المخطط وهذا مؤشر غير ملائم ، ويوعز سبب زيادة السعر هي تقلبات سعر المواد في السوق بالزيادة والنقصان.





**ثانياً: انحراف الاجور :** يلاحظ من جدول بان هنالك انحرافات بين المخطط والفعلي للاجور وتتوضح الاسباب كما يلي :

1- يلاحظ بأن معدل الاجر الفعلي اكبر من المخطط وهذا مؤشر غير ملائم ويوعز سبب ذلك الى ان سبب زيادة معدل الاجر الفعلي هو زيادة رواتب العمال بسبب زيادة عدد العمال الفعليين عن المخطط، وكذلك ان المؤشر الاخر لزيادة معدل الاجر الفعلي هو قلة عدد الايام الفعلية للعمل عن المخطط حيث كان مخطط هو 250 يوم اما الفعلي تبين 242 يوم عمل.

2- يلاحظ ان كفاءة الوقت للعمال هو ان الفعلي اقل من المخطط بمقدار ساعة واحدة حيث كان مخطط لعمل 7 ساعات بينما اتضح الفعلي هو 6 ساعة وان هذه الساعة تستغل لتهنية المكانن وتشغيلها اضافة الى وقت خروج ودخول العمال وهذا يعد من ضمن الوقت الضائع الطبيعي.

**ثالثاً: انحراف ت.ص.غ.م :** يلاحظ من الجدول بان هنالك انحراف بين التكاليف الصناعية الغير المباشرة المخططة والفعلي وتتوضح الانحراف كما يلي :

1- يلاحظ ان انحراف الانفاق المتغيرة الفعلي اكثر من المخطط وذلك بسبب ان معدل التحميل الفعلي اكبر من المخطط ، ويوعز سبب ذلك الى زيادة بنود ت.ص.غ.م. المتغيرة الفعلية وقلة ساعات العمل التي اعتبرت كأساس للتحميل ،بينما في التكاليف المخططة يلاحظ معدل التحميل صغير وذلك بسبب الزيادة في تكاليف الصناعية الغير المباشرة المتغيرة وزيادة ساعات المخططة التي اعتبرت كأساس تحميل.

2- يلاحظ ان انحراف الانفاق الثابت الفعلي اكثر من المخطط وهذا غير ملائم وسبب الزيادة هي بنود التكاليف الثابتة غير المباشرة اكبر من المخططة.

3- يلاحظ ان انحراف الكفاءة الفعلي اقل من المخطط وهذا مؤشر ايجابي وسبب القلة هو ان الساعات الفعلية المستعملة كأساس للتحميل اقل من المخططة وهذه القلة في الساعات سببها حجم الانتاج الفعلي اقل من المخطط

4- يلاحظ بان انحراف الحجم النشاط (الانتاج) الفعلي اكثر من المخطط وهذا غير ملائم، ويتبين من ذلك انه السبب الكبير والرئيسي بتأثيره في انحراف التكاليف الغير المباشرة.

### المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات.

#### الاستنتاجات.

1- استنتجت الدراسة على ان الدارسات المعدة من قبل الشركة توجد فيها بعض الاخطاء عند اعدادها وتتوضح الاخطاء كما يلي:

أ- يلاحظ قد تم استخراج فترة الاسترداد لكلفة المشروع بالطريقة التالية= كلفة الاستثمار /الربح المحاسبي وهذا غير سليم ،لأن ذلك سيؤدي الى استخراج فترة استرداد خاطئة لكلفة للمشروع.

ب- يلاحظ ان هنالك اختلاط في وضع الكلف اي وضع الكلف المتغيرة تم اعتبارها ثابتة و تم اعتبار الكلف الثابتة على انها متغيرة وهذا غير سليم مما ادى الى عدم احتساب وتقدير بنود التكاليف بشكل صحيح.

ج- يلاحظ قد تم وضع تكاليف الادوات الاحتياطية والتدريب من ضمن الكلف الثابتة التشغيلية ولذلك تم الغائها لأن هذه الكلف تعتبر كلف استثمارية وفي الدراسة وضعت مع الكلف التشغيلية.

2- ان الاخطاء في اعداد دراسة الجدوى يدل على ان معدي الدراسات الجدوى يفتقرون الى بعض الخبرة والمهارة الكافية في اعداد الدراسة.

3- استنتجت الدراسة بأن الكلف المقدره في دراسة الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل الشركة ذات طابع تخميني مع وجود بعض المبررات الى اقامة المشروع ولم تعتمد على اسس الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل وزارة التخطيط.

4- ان الدراسات التي تم اعدادها من قبل الشركة لم يتم تقييمها بعد تنفيذها .

5- استنتجت الدراسة الى ان الشركة لم تلتزم بالأنموذج المعد من قبل وزارة التخطيط الذي يبين فقرات التقييم العلمي للمشروع وانما تركز على طرق التقييم التي لاتعتمد على القمية الزمنية للنقود بخصوص الدراسة المالية.



## التوصيات.

- 1- ضرورة ادخال الكوادر الى دورات تدريبية فيما يخص باعداد الموازنات الاستثمارية للمشاريع وذلك لما لهذه المشاريع من اهمية وربحية جيدة للوحدة الاقتصادية .
- 2- على الوحدات الاقتصادية زيادة الاهتمام باتباع أنودج تقييم الدراسة المعد من قبل وزارة التخطيط لما لهو دور كبير في ترشيد القرار الاستثماري.
- 3- على الكوادر المختصة في الوحدات الاقتصادية بأعادة تقييم المشروع الاستثماري بعد تنفيذه لمعرفة مدى نسبة النجاح المتحققة ومدى نسبة القصور والاطء وذلك بهدف اعداد دراسات جدوى بشكل جيد وتلافي الاخطاء السابقة في المستقبل.

## المصادر.

### والوثائق والتقارير الرسمية.

1. شركة الصوفية : تقارير البيانات الفعلية لسنة 2010 و 2015.
2. شركة الصوفية :التقارير الكلفوية لسنة 2010 و 2015.
3. وزارة التخطيط :دراسة تقييم دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية المقترحة للفترة من 2015 /6/1 - 2016/10/1.

### الكتب العربية .

1. بريجهام، اوجين ، ايرهاردت ،ميشيل .،(2009) ،الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي ،تعريب ،سرور ،سرور علي ابراهيم ،الكتاب الاول ،الرياض ،دار المريخ.
2. الجبوري ،جاسم محمد علي .، سرور ،منال جبار .،فرج ،مشتاق كامل .،(2015) ،المحاسبة الادارية ،ط4، بغداد ،الجزيرة للطباعة و النشر .
3. الحارس ،اسامة (2004) المحاسبة الادارية ،ط1 ،عمان ،دار الحامد للنشر.
4. الزبيدي ،حمزة محمود الزبيدي (2008) " الادارة المالية المتقدمة " ط2،دار الوراق للنشر والتوزيع.
5. الشمري ،صادق راشد .،نعمة ،نعم حسين ،(2014) ،اساسيات الادارة المالية : مدخل وتطبيقات) ،طبعة جديدة ،بغداد ،مطبعة الكتاب.
6. عباس ،علي .، ( 2011 ) ،الادارة المالية ،ط1 ،عمان ،دار الزهران للنشر والتوزيع.
7. الفضل ،مؤيد محمد .،نور ،عبد الناصر ابراهيم.،الراوي ،عبد الخالق .،(2010) المحاسبة الادارية ، ط2 ،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. النعيمي ،عدنان تايه .،التميمي ،ارشاد فؤاد (2009) الادارة المالية المتقدمة ، عمان ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

### الرسائل والاطاريح.

1. خن، فتحي .،(2013) " اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في التمويل المشاريع الاستثمارية " مذكرة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وذلك لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
2. الشرع ،علاء حسن كريم .،(2008) "مدى استخدام اساليب تقييم المشروعات الاستثمارية في الشركات الصناعية العراقية ،دراسة مقدمة الى هيئة امناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وذلك لنيل شهادة محاسبة القانونية.



المصادر الاجنبية.

1. Awomewe ,A,F., Ogundele ,o,o(2008)"The Importentce Of The Paypack Method In Capital Budgting Decision ",Thesis For The Master Degree In Business Administration ,School Of Managment ,Bleking Hnstitute Of Technology.
2. Azzabi ,K., Kane,a,e.,(1986) "Manual For Evaluation of Industrial Projects" ,Prepared Jiontly by the united Nations Industrial Development Organization and the Industrial Development Centre for Arab States.
3. Bodie ,z., Kana ,a.,&Marcus (2008) "Essentials of Investments" ,7<sup>th</sup> ,Mc Graw –hill.
4. Brigham ,e,f .,Ehrahndt ,m,c (2002) "financial Management Theory and Practice " 10<sup>th</sup> Edition ,thamson Learning Inc.
5. Garrison ,R ,h .,Noreen ,E .w.,& Brewer,p,c.,(2010) "Managerial Accounting , 13<sup>th</sup> Edition ,new york ,Mc Graw-Hill.
6. Horngren,c,t.,. Datar ,s,m.,&Rajan,m.,(2015) "Cost Accounting A managerial Emphasis ,15<sup>h</sup> Edition, Pearson Education ,tnc.
7. Kieso,d,e., Kimmel ,p,d ., &Weygndt, J,J., (2010) "Managerial Accounting " ,6<sup>th</sup> Edition , john wiley &sons.tnc.
8. Kinney .,Barfield & Raiborn , " Cost Accounting :traditions Innovation " , 4<sup>th</sup> Edition, south Westren.
9. Maher ,m.w., Lanen ,w.n .,&Rajan ,m,v .,(2006) "Fandamentals of Cost Accounting " ,New york ,McGraw –Hill.
10. Monakgisi ,s.,(2015) "Capital Budgeting Processes For Public Sector Development Projectes In South Africa" ,Master Thesis To Gian The Degree Of "Masters in Finance And Investement "Wit waster and University.
11. Periasam ,p.,(2010) ,"A Text Book Of Financial Cost and Managment Accounting "geetanjal press put .Ltd.
12. Roos., Westerfield .,&Jordan (2010)"Fundamentals Of Corporate Finance" 9<sup>th</sup> Edition ,McGraw –Hill.
13. Rudolf ,s.,(2008)" The Net Present Valu Rule In Comparison To The Payback And Internal Rate Of Return Methods , work peper.
14. Stojanovic ,C.,(2013) "Evaluating Investment Projects in industry By Combining Discount Method And Real Option Valuation", work peper.
15. Wild ,J J .,(2007),"Managerial Accounting " , 6<sup>th</sup> New york ,McGraw –Hill.



## Developing the investment budgeting through evaluation of investment projects

### Abstract: -

The aim of the research is to determine the impact of evaluating the investment projects in the development and preparation of investment budgets prepared by the economic units, since the investment projects are of an important and vital nature of the economic units, because these projects include the length of time for preparation and implementation and the accompanying period of this risk and uncertainties as well as need To the many funds to complete the project , The process of evaluating the implemented projects, which have been prepared an investment budget previously will contribute to the extent of matching the estimated data with the actual results or deviations, which is a step to avoid these errors in future projects. For the project and its implementation will contribute to the improvement of its preparation), and has been applied research in the laboratory opening, one of the laboratories of the General Company for Sufism industry. The researcher reached a number of conclusions, the most important of which is that the investment projects prepared by the company were not evaluated later after the implementation of the project and the company's lack of commitment to the model prepared by the Ministry of Planning to prepare investment projects, In the light of the conclusions, the researcher recommends the need to evaluate the investment projects after the investment budgeting and implementation of the project for the evaluation of the importance of avoiding future errors and improve budgeting, as well as on the company following the form prepared by the Ministry of planning for its role in rationalizing investment projects.

**Key words:** investment budget, assessment of investment projects.